



عشار محمود

اقتصاد ١٣ كانون 2019

## حتى «الخردة» للأقوى! التقنين لحديد حماة و«البلطجة» على معامل حلب

2 مليون طن سنوياً هي حاجات الحديد المقدرة لمرحلة إعادة الإعمار، ومقابل هذه الحاجات فإن خرده الحديد كمادة أولية تتوفر بما يكفي، كما يقول المنطق: فالحديد يسحب من بقايا الدمار ويجمع «بما أنزل الله من سلطان» لدى «متعهدي» تأمين الخردة في سورية، ومع ذلك فإن البلاد تعاني أزمة خرده!

إذا ما أخذنا المنازل المتضررة فقط والتي وصل تعدادها لحوالي 500 ألف منزل وفق تصريحات لرئيس مجلس الوزراء هذا العام، فإن حديد هذه المنازل يقارب وسطياً 2 مليون طن... هذا عدا عن حديد البنى التحتية المدمرة والمعدات والمركبات وغيرها الكثير، ولكن هذه الخردة المتوفرة لا تصل لجميع المنتجين بالسوية ذاتها. تحولت عملية تجميع الخردة، إلى عملية منظمة في سياق عمليات «التعفيش» المتعارف عليها في سورية، ففتح المناطق «لمجموعات» جمع خرده الحديد والنحاس، هو مصدر أساس من مصادرها. وهذه تؤمن عوائد للجهات التي تتيح المنطقة للمتعهدين، وللمتعهد الذي يبيعها في السوق. أما البيع في السوق فهو ليس عشوائياً، بل هو نظرياً مضبوط بمركز تجميع أساس، عبر ما يسمى «باللجنة السورية لاسترجار الخردة1»، كما تتداول التصريحات، والتي تعتبر بمثابة حلقة وصل: تجمع الخردة من المتعهدين، ومن جهات القطاع العام، وتوزعها على الجهات المنتجة للحديد، الملزمة بتوقيع عقود لاسترجار الخردة من خلالها. ولا يتضح إن كان هذا الإلزام دائماً أو عاماً، ولكن يتضح من الأزمة الحالية أنه ملزم لشركة حديد حماة العامة.



لثمانية أيام فقط، إن عمل بطاقته الكاملة، كما أشار مكتب نقابة الصناعات المعدنية والكهربائية في حماة.

توقف في شهر 6-2018

تحتاج الشركة إلى 6-7 ألف طن شهرياً من الخردة لتشغيل المعمل بثلاث طاقته فقط، وبوردية عمل ليلية واحدة، نتيجة عدم تزويد المعمل بالكهرباء إلا بهذا المقدار. لم تؤمن منها اللجنة إلا 1300 طن شهرياً وسطياً، وتوقفت في حزيران 2018، فتوقف المعمل لمدة تقارب العشرة أيام، وبدأ بعدها يستهلك من مخزونه الإستراتيجي للخردة، واستطاع أن يؤمن في شهر 9-2018: 21 ألف طن مؤقتاً من الخردة، تكفيه لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، بعد أن أعلن عن جاهزيته لشراء ونقل الخردة من جهات القطاع العام.

وتدقق بعد التوقف سيل من الكتب والمراسلات، وفق ما نقل عن مدير المعمل المهندس أحمد طناب: بين المعمل، والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، ووزارة الصناعة، ولجنة الخردة، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية (المعني بالمسألة لسبب ما) وكل هذا لم يفض إلى تأمين اللجنة للخردة بشكل مستمر، بل أدى نهاية إلى إلزام المعمل باسترجار الخردة عبر اللجنة، وعدم التزود من الجهات العامة إلا ضمن إشرافها!

رفع سعر الخردة 120%

ومؤخراً، أعادت اللجنة تجديد العقد مع المعمل في شهر 11-2018، لتلتزم بتزويده بـ 6 آلاف طن شهرياً، ولكن بعد أن رفعت سعر خرده الحديد المباعة له بنسبة 120%: من 35 ألف ليرة للطن، إلى 77.5 ألف ليرة، الأمر الذي اعترضت عليه إدارة الشركة، وأرسلت إلى وزارة الصناعة تقديراً بأن إصرار اللجنة على رفع السعر، سيعني أن تبيع الشركة مادة البيليت بخسارة، وهي المادة التي تبيعها للقطاع الخاص. وبالمحصلة صدر قرار رفع سعر الخردة كما تريده اللجنة، وعملت شركة حديد حماة على تخفيض أسعار منتجاتها لمرات متتالية نهاية العام، لتصرف ما تبقى من مخزونها.

تنبغي الإشارة إلى أن معمل حديد حماة عاد للعمل في النصف الثاني من عام 2017، بعد عملية إعادة تأهيل كلفت 40 مليون دولار مع شركة هندية، الصيانة التي رفعت طاقته الإنتاجية نظرياً إلى 280 ألف طن سنوياً، لم ينتج منها إلا الربع وقرابة 70 ألف طن، بسبب تقطع تأمين الخردة، وعدم تأمين الكهرباء (مع أن الشركة تسد للكهراء 3 مليون ليرة شهرياً). الأمر الذي سيجعل تنفيذ الخطة الاستثمارية لرفع طاقة إنتاج القضبان بمقدار 300 ألف طن إضافية، أمراً صعب التحقق غالباً. من هي لجنة استرجار الخردة؟

تطرح أزمة تأمين الخردة لمعمل حديد حماة الأسئلة التالية:

- كيف تظهر أزمة خرده في ظروف عمليات جمع المعادن الواسعة التي تتم بشكل منظم بين قوى متنفذة تتيج لمتعهدين كبار الدخول إلى مناطق مهدمة، أو قيد الهدم وتعبئة الخرده منها؟
- ما هي آليات عمل لجنة استرجار الخرده، وكيف تنظم علاقتها مع متعهدي جمع المواد، وكيف تضمن شرعية تأمين هذه المعادن؟
- ممن تتشكل لجنة استرجار خرده الحديد، وهل هي لجنة مشتركة خاصة وعمامة كما كان المجلس السوري للمعادن والصلب المشكل في 2015، برئاسة وعضوية كبار رجال الأعمال العاملين في هذا القطاع، والذي أعلن عن حلّه لاحقاً؟
- لماذا لدى هذه اللجنة صلاحية توزيع الخرده في سورية، وهل تمارس هذه الصلاحية بشكل عادل وغير تمييزي، فتقلص إمدادات المعمل العام، وهو منافس قوي، وتؤمن إمدادات جهات أخرى منتجة لم تظهر لديها أزمة خرده؟
- لماذا تتدخل اللجنة في العلاقة بين الجهات العامة، فلا يستطيع معمل خرده حماة أن يستجر بقايا الحديد مباشرة من المعامل والجهات الأخرى، وتحديداً أنها ملزمة بالبيع حصرياً له؟
- لماذا لا تترتب على اللجنة مسؤوليات قانونية لتخلفها عن عقودها التي التزمت بها تجاه معمل حديد حماة، فعوضاً عن خسائر التوقف والتقطع، تقوم اللجنة برفع أسعار الخرده؟

معامل حلب ممنوع عليها خردتها!

وقف منذ شهر في مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب، أكثر من 30 من معامل صهر الحديد والدرفلة (الخرده) المرخصة، والتي تشغل أكثر من 500 عامل، ويلحقها حوالي 100 ورشة في مناطق حلب الصناعية الأخرى ترتبط بهذه الصناعة. أما التوقف فسببه عدم القدرة على تأمين خرده الحديد، ليس بسبب نقصها، بل بسبب منع إدخالها.

المنع الذي تطبقه «جهات متنفذة» كما ورد في كتاب غرفة صناعة حلب رقم 1789/ص تاريخ 12/24/2018 الموجه إلى محافظ حلب. والذي يعود إلى ما قبل مطلع شهر 12-2018.

ويطبق عبر وجود عناصر أمام كل مصنع يقومون بمنع أصحابه من إدخال مادة الخرده إليه لصهرها، ومنعهم حتى من نقل الخرده من مستودعاتهم إلى ورشهم. كما تمت أيضاً مصادرة الحديد المصنوع من قطع تبديل الصناعات الحديدية والبيليت المصنوع للدرفلة من أحد المصانع، وأرغم أصحاب المصنع على دفع مبلغ 85 ليرة عن كل كغ من مادة البيليت المصنوع محلياً. في عملية سُمّيت (الترسيم)، وصدورت أيضاً بحجة الترسيم كميات من الحديد في السوق التجاري في حي القاطرجي الصناعي، وفرضت رسوم مالية. وفق ما نقلته صحيفة تشرين الرسمية عن مذكرات مديرية الصناعة في حلب إلى وزارة الصناعة.

وبالمقابل فإن وزارة الصناعة أصدرت قراراً بتاريخ 11-12-2018، بالسماح لهؤلاء الصناعيين بشراء الخرده من الأسواق بأنفسهم حسب خبراتهم بها مع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجهات المعنية.

كما أشارت مديرية المدينة الصناعية أنه لم يرد إليها أي قرار منع أو قرار إيقاف، أي مصنع صهر للحديد عن العمل، أو حتى منع إدخال أو إخراج أية مادة أولية تدخل في أية صناعة موجودة في المدينة، وأنه لم يصدر من قبلنا أي قرار إلى شرطة المدينة الصناعية لمنع التداول في منتجات الصهر.

الأزمة التي نشأت قبل شهر كانون الأول وأدت إلى توقف المعامل منذ شهر تقريباً، لم تحل حتى الآن، وآخر ما حُرر فيها هو وعود رئيس مجلس الوزراء بعقد اجتماع مع جهات معنية ومختصة لمعالجة الأمر، وفق تصريح لرئيس غرف الصناعة السورية.

يسود الاضطراب سوق الخرده في سورية، ويمكن القول: إن بقايا الحديد المجمع من الدمار ومن مخلفات الآلات والمعدات وغيرها، ليست متاحة بسهولة للجميع!



الناشئ من اندماج مجموعتين مالييتين لكبار المتنفذين الماليين السوريين، بطاقة إنتاجية تقارب مليون طن سنوياً، تشكل منذ الآن نصف حاجة السوق، وتحتاج إلى كل تدفقات الخردة عوضاً عن استيراد المادة الأولية، ليعمل المعمل بكل طاقته، ويخزن لسوق واعدة وقادمة.. إن احتكار الحديد، هو غاية منطقية لكل صاحب نفوذ مالي في سورية، والتي ستحتاج إلى بناء أكثر من مليون ونصف مسكن وفق التقديرات. وتعتبر الخردة مفصلاً هاماً في زيادة الأرباح الاحتكارية في هذا القطاع، فرفع سعرها يؤدي إلى زيادة أرباح متنفذي جمع الخردة، وإلى إزاحة منافسين إنتاجيين في السوق، إذ يجعل العملية الإنتاجية تتطلب تكاليف أعلى، هذا عدا عن أثره في رفع أسعار الحديد لاحقاً ورفع أسعار العقارات.. المنطق يقول: إن الخردة المجمع ما دفعه السوريون كأثمان لمنازلهم ومنشآتهم المدمرة، يجب أن تنعكس في تسعير منخفض للحديد، يخفض من كلف البناء، لتأمين حاجة السكن لملايين السوريين الذين خسروا منازلهم! ولكن هذا المنطق هو منطق دولة، وليس منطق رجال النفوذ والمال.. أولئك الذين تمثل كل أزمة لنا، فرصة لهم.

1 ينبغي الملاحظة أن هذه اللجنة يتم تداول الحديث عن تشكيلها في عام 2014، مع العلم أن قرار التشكيل لا يرد في القرارات المنشورة لأية جهة حكومية، بل يرد الحديث عن تشكيل المجلس السوري للمعادن والصلب في عام 2015، ويرد أيضاً قرار حله لاحقاً.

12% خرده

أمنت لجنة استرجار الخردة لمعمل حديد حماة قرابة 1300 طن وسطياً شهرياً ، و60 طناً يومياً خلال الأشهر الست الأولى لإقلاعه، وهي نسبة أقل من 12% من التزاماتها الواردة بالعقد والبالغة 500 طن يومياً.

9 ساعات كهرباء

يعمل معمل حديد حماة بثلاث طاقته الإنتاجية فقط، وبوردية عمل واحدة فقط، لأن الكهرباء تزوده بـ 9 ساعات تشغيل ليلية فقط، رغم أن المعمل يدفع شهرياً للكهرباء فاتورة تقارب 3 مليون ليرة.

500 عامل

يتوقف منذ أكثر من شهر 30 معملاً في مدينة الشيخ نجار الصناعية نتيجة منع وصول الخردة إليها، وهي تشغل أكثر من 500 عامل ويتبع لها أكثر من 100 ورشة في مناطق حلب الصناعية الأخرى.

50%

لم تثل أزمة خرده الحديد من مجمع صهر الحديد ودرفلته في حسياء واللاذقية، وهو المشروع الخاص التابع لتحالف مجموعتين مالييتين كبيرتين ويمتلك قدرة إنتاجية لمليون طن سنوياً، نصف الحاجات المقدرة مستقبلاً.

آخر تعديل على الإثنين، 14 كانون2/يناير 2019 14:24

# غلاف العدد # إعادة الإعمار # حلب # حماة

← السوق الأمريكية ترتعش وتترقب أزمة

→ آخر أرقام النفط والغاز 2018

